عن المواطنين وهي بيانات ذات أهمية بالغة للحكومات سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية.

فاستطلاع الرأي إذن خطوة أساسية في العملية الديمقراطية من حيث أنه لا يمكن أن تقوم الأجهزة الحاكمة بتحقيق آراء الجماهير ما لم تكن تلك الإرادة بصدد كل مسألة من المسائل واضحة المعالم لدى أجهزة التشريع والتخطيط والتنفيذ.

ويتوقف على تلك الأجهزة كما يتوقف على أجهزة الرقابة الشعبية من برلمانات وتنظيمات مدى اكتمال حلقات العملية الديمقراطية بالتعرف على الاتجاهات بغرض التعديل في أساس هذه الاتجاهات بما يتفق مع خططها، فتوجه أساليب الدعاية والإعلام لا حلال اتجاهات أخرى محل الاتجاهات الأصلية التي يكشف عنها استطلاع الرأي العام بما لا يتفق مع وجهات نظر أجهزة الحكم في الأنظمة غير الديمقراطية.

الأصل في الموضوع إذن من وجهة نظر الدكتور أحمد أبو زيد أن استطلاع الرأي حلقة مهمة من حلقات متتابعة تمثل في حجمها انتقال آراء المجتمع ووجهات النظر التي يلتقي الناس عندها إلى حلول للمشاكل العامة وإلى سياسات تحقق حكم الشعب لنفسه وهو مفهوم الديمقراطية.

وتؤدي مؤسسات ومعاهد قياس الرأي العام بالدول الديمقراطية دوراً مهماً، في التعرف على وجهة نظر أغلبية الشعب، ويسترشد الحكام الديمقراطيون بنتائج استقصاءات الرأي العام، قبل اتخاذ أي قرار أو سن أي قانون يهم عامة الناس.

فقد ظهرت بحوث الرأي العام وقياسه في المجتمعات الغربية قبل منتصف القرن الماضي، وبطبيعة الحال مرت طريقة قياس الرأي العام بعدة مراحل قبل أن تستقر على مناهج وأدوات وأساليب خاصة بها.

وتتم عملية تطبيق الاستطلاع بطرق عدة حيث يمكن أن يكتب على شكل استمارة أو استبانه، ترسل بالبريد إلى عناوين الأشخاص المراد استطلاع آرائهم، أو الاستعانة بدليل الهاتف لاختيار أسماء الأشخاص المراد استفتائهم عبر الهاتف، أو القيام بتحديد مواعيد مسبقة مع الشخصيات التي المراد استفتائها، وتجري ما يسمي بالمقابلات الشخصية، ولكل هذه الطرق حسناتها أو إيجابياتها، كما أن لها محاذيرها أو سلبياتها.